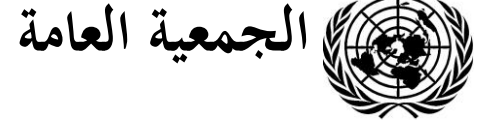


Distr.: General
16 May 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون
البند ١٣٨ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ويحدّث المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/72/522).

ويركّز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها والأنصبة المقررة غير المسدّدة والموارد النقدية المتاحة والمبالغ غير المسدّدة المستحقّة على المنظمة للدول الأعضاء.

وفي نهاية عام ٢٠١٧ كانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. ومع ذلك ظل الربع الأخير من السنة فترةً صعبة بالنسبة لنقدية الميزانية العادية. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ كان الوضع النقدي الإجمالي إيجابياً بالنسبة لجميع الفئات ولكن من المتوقع أن تواجه الميزانية العادية عجزاً في النقدية في حدود نهاية السنة إذا لم ترد اشتراكات كافية.

وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقّة عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة وكذلك عن المعدات المملوكة للوحدات. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٨ على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية.



أولا - مقدمة

- ١ - يتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/72/522) واستعراضا للمؤشرات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و ٢٠١٨.
- ٢ - وفي هذا التقرير يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها والأنصبة المقررة غير المسدّدة والموارد النقدية المتاحة والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

- ٣ - في نهاية عام ٢٠١٧ كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسدّدة بالنسبة لجميع الفئات أعلى مما كان عليه في نهاية السنة السابقة. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين؛ بيد أن الميزانية العادية واجهت عجزا في النقدية خلال الربع الأخير من السنة.
- ٤ - ومؤخرا أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام ولكنه كان أدنى بالنسبة للمحكمتين الدولتين مقارنة بالسنة السابقة. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية في جميع المجالات رغم أنه من المتوقع أن يشهد الوضع النقدي للميزانية العادية ضغوطا مجددا مع اقتراب نهاية العام.
- ٥ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات الخفض مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بالسنة السابقة.

ألف - الميزانية العادية

- ٦ - كشف استعراض حالة الميزانية العادية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن زيادة في قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة (من ٤٠٩ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٥٣١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٧). وفي عام ٢٠١٨ تُحدد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بما مقداره ٢,٥ بليون دولار أي أقل من المستوى المحدد في عام ٢٠١٧ بمبلغ قدره ٩١ مليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١,٦ بليون دولار وهكذا فاقت مستوى المبالغ غير المسددة في السنة السابقة بمبلغ قدره ١٦٦ مليون دولار.
- ٧ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٧ بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٥ دولة وهو نفس عدد الدول المسجّل في نهاية عام ٢٠١٦. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ١٤٥ دولة التي وفّت بالتزاماتها تجاه الميزانية العادية بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.
- ٨ - ومؤخرا أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ سددت ٨٨ دولة من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية وكان هذا العدد أقل بأربعة دول من عدد الدول التي سددت أنصبتها بحلول

- ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ ٨٨ لما تقدمه من دعم لأعمال المنظمة ويحث الدول الأعضاء الأخرى على دفع أنصبتها المقررة كاملة في أقرب وقت ممكن.
- ٩ - وتتألف الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام من صندوق رأس المال المتداول الذي أذنت به الجمعية العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار والحساب الخاص الذي يصل مستواه الآن إلى ٢٠٢ مليون دولار.
- ١٠ - وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧ شهدت الميزانية العادية عجزا متزايدا في النقدية. هذا النمط الذي شهدته السنوات الأخيرة على القلق. وقد كشف الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن عجز نقدي قدره ٢٧٨ مليون دولار.
- ١١ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ تحسّن الوضع النقدي للميزانية العادية نتيجة للمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء خلال الربع الأول من السنة. ويبلغ مستوى النقدية حاليًا ٣٣٠ مليون دولار. ومع أن الوضع النقدي للميزانية العادية لا يزال إيجابيا في الوقت الراهن فإن النمط الشهري يعكس انخفاضاً في مستويات النقدية مع تقدّم السنة وستنشأ مشاكل حادّة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية. ونظرا إلى قلة الاحتياطيات المتاحة في صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص ستتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠١٨ إلى حد كبير على المبالغ التي ستسدها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

باء - عمليات حفظ السلام

- ١٢ - أصبح من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية لأنشطة حفظ السلام بسبب تغير الطلب عليها. وإضافة إلى ذلك فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة حيث أنها تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضاً عن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتصدر الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها؛ وتصدر رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لفترات مختلفة على مدار السنة.
- ١٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ١,٩ بليون دولار مما يعكس زيادة قدرها ١٢٨ مليون دولار مقارنة بالمبالغ غير المسددة في نهاية عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨ صدرت حتى هذا التاريخ أنصبة مقررة جديدة تبلغ قيمتها ١,٥ بليون دولار. وقد وردت مدفوعات يبلغ مجموعها حوالي ١,١ بليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ٢,٣ بليون دولار.
- ١٤ - أما فيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدفع للدول الأعضاء فقد وصل مجموع المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٧٩٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٧ وهو يعكس انخفاضاً قدره ١٤ مليون دولار عن مبلغ ٨١٠ ملايين دولار الذي كان مستحقاً في نهاية عام ٢٠١٦.
- ١٥ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بلغ إجمالي المبلغ المستحق للدفع للدول الأعضاء ١,٢ بليون دولار. وقد شمل هذا المبلغ ٣٨٥ مليون دولار مقابل القوات ووحدات الشرطة المشكّلة و ٧٣٤ مليون دولار مقابل المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة و ٨٦ مليون دولار مقابل المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. ويشمل المبلغ غير المسدد حالياً

المدفوعات المتصلة بالبعثتين اللتين حصلنا على اعتمادات إضافية تمت الموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي) وقد صدرت أنصبة مقررة بشأنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومن المقرر تسديد مدفوعات إضافية متعلقة بالقوات خلال الشهر الحالي لبعثتين هما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ويُرتقب تسديد المزيد من المدفوعات التي تبلغ قيمتها ٥٠٦ ملايين دولار بحلول نهاية الربع الحالي.

١٦ - ويتعهد الأمين العام بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن كلما سمحت الحالة النقدية. وفي هذا الصدد تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار وتضع المنظمة تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية استنادا إلى النقدية والبيانات المتاحة لديها في مقدمة أولوياتها. ولتسديد تلك المدفوعات تعوّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعيدها وتعوّل أيضا على سرعة وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع المساهمين بمعدات مملوكة للوحدات.

١٧ - وقد كشف استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أن المبلغ غير المسدد وقدره ٢،٣ بليون دولار يتألف من مبلغ ١،٩ بليون دولار مستحق عن بعثات عاملة ومبلغ ٤١٤ مليون دولار مستحق عن بعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة يتصل مبلغ قدره ٧٩٨ مليون دولار بالأنصبة المقررة لعام ٢٠١٨ بينما يتصل مبلغ قدره ١،١ بليون دولار بالأنصبة المقررة الصادرة في عام ٢٠١٧ وقبله.

١٨ - ويسبب عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ ومواعيد الأنصبة المقررة لحفظ السلام على مدار السنة قد تجدد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بها. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ سددت ٢٩ دولة من الدول الأعضاء جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل. ويود الأمين العام أن يتوجه بجزيل الشكر على تلك المدفوعات إلى كل من الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وبولندا، وتشيكيا، وتوفالو، وجمهورية كوريا، والدايمرك، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنگال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا.

١٩ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ ارتفع عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع بالكامل ليصل إلى ٣٨ دولة. ويود الأمين العام أن يشيد بصفة خاصة بجهود هذه الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٨ دولة وهي: أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، وبيروني دار السلام، وبلجيكا، وبولندا، وتوفالو، والدايمرك، وساموا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وقطر، وكندا، وكوبا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليختنشتاين، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

٢٠ - وعلى الرغم من أن مجموع النقدية المتاح لحفظ السلام (بما في ذلك الاحتياطي) بلغ في نهاية عام ٢٠١٧ ما يناهز ٣ بلايين دولار فإن هذا المبلغ مقسّم وفقا لقرار الجمعية العامة باستخدام حسابات منفصلة لكل بعثة. فقد شددت الجمعية العامة على أنه لا ينبغي تمويل أي بعثة لحفظ السلام باقتراض

أموال من بعثات أخرى عاملة في مجال حفظ السلام. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٧ مبلغا يناهز ٢,٧ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة ومبلغا قدره ١٧٧ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية ومبلغا قدره ١٣٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

جيم - المحكمتان الدوليتان

٢١ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧ بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ١١٤ دولة وبلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة ٤٧ مليون دولار.

٢٢ - ومؤخرا أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين ٨٣ مليون دولار منها مبلغ قدره ٧,٨ ملايين دولار ظل غير مسدد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي صدرت آخر أنصبة بشأنها في عام ٢٠١٦. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ سددت ١٦٢ دولة من الدول الأعضاء كل ما عليها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بينما سددت ٧٠ دولة من الدول الأعضاء كل ما عليها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وسددت ٦٦ دولة من الدول الأعضاء كل ما عليها للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٢٣ - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابيا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٨. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٨ على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - البيانات المالية

٢٤ - عقب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التزمت الأمانة العامة بتعزيز الشفافية وإتاحة الاطلاع على المعلومات المالية. وتعرض البيانات المالية صورة شاملة عن المنظمة لا تقتصر على تدفقاتها النقدية وإنما تعرض أيضا أصولها وخصومها. ويشمل المجلد الأول (حاليا قيد مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧) الميزانية العادية وكذلك التبرعات وصندوق رأس المال وصندوق معادلة الضرائب وصناديق التأمين والصناديق الأخرى. أما المجلد الثاني فيشمل عمليات حفظ السلام وهو يتضمن أحدث البيانات (عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧) ويرد في الوثيقة (A/72/5 (Vol. II)).

٢٥ - وتكشف أحدث بيانات أن إجمالي الأصول قد بلغ ٨,٣ بلايين دولار للمجلد الأول و ٥,٠ بلايين دولار للمجلد الثاني معظمها من النقدية والممتلكات والمنشآت والمعدات. وبعد طرح الخصوم من الأصول تبلغ قيمة صافي أصول المنظمة ٢,١ بليون دولار للمجلد الأول و ٧,٨٩ مليون دولار للمجلد الثاني.

٢٦ - ومن حيث الإيرادات والنفقات جنت كيانات المجلد الأول ٦,١ بلايين دولار وأنفقت ٥,٨ بلايين دولار وهكذا حققت فائضا قدره ٢٩٢ مليون دولار. أما بالنسبة للمجلد الثاني فقد بلغ الفائض ١١ مليون دولار تحقق من الفارق بين الإيرادات التي بلغت ٢٧٥ مليون دولار والنفقات التي بلغت ٨ ٢٦٤ مليون دولار.

ثالثاً - خاتمة

٢٧ - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء البالغ عددها ٤٢ دولة التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع بالكامل حتى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ وهي: أذربيجان، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبوتان، وبولندا، وتوفالو، والدانمرك، وساموا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليختنشتاين، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا.

٢٨ - ولا تزال السلامة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية نحوها بالكامل وفي موعدها. وتتعهد الأمانة العامة باستخدام الأموال التي عهد بها إليه بطريقة فعالة من حيث التكلفة وبتقديم معلومات بأقصى قدر من الشفافية.